

التداعيات السياسية والاجتماعية لتفشي فيروس كورونا على الدول النامية غير الساحلية The political and social repercussions of the outbreak of the covid-19 on landlocked developing countries

سلطان محمد الدوسري

باحث ماجستير

المستخلص

تناقش هذه الورقة الآثار الاجتماعية السلبية غير المسبوقة على الدول النامية بالإضافة إلى جهود تلك الدول في مواجهة تداعيات فيروس كورونا ، إذ تعيش البلدان النامية غير الساحلية في فقر مدقع ، ويعتبر الوباء أكثر من مجرد أزمة صحية لأنه ينتج عنه آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة تؤثر على قدرة تلك البلدان النامية في تحقيق أهداف برنامج عمل " فيينا " للبلدان النامية غير الساحلية للعقد (2014-2024) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

إذ يبلغ عدد سكان تلك البلدان الـ 32 الواقعة في أربع قارات مجتمعة 533 مليون نسمة أو حوالي 6.8% من إجمالي سكان العالم، وذلك في عام (2020)، وهو ما يقرب من 1/3 من سكان العالم.

وفي مقابل ذلك، فإن 50% من البلدان النامية غير الساحلية في البلدان الخمسين الأولى التي يُقدر أنها الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية، وقد صُنفت (7) بلدان من البلدان النامية غير الساحلية (جمهورية أفريقيا الوسطى - تشاد - جنوب السودان - أفغانستان - النيجر - مالي - بوركينا فاسو) ضمن البلدان الخمسة والعشرين الأكثر ضعفاً في العالم، حيث تضمن عامل الرعاية الصحية مقياساً للبنية التحتية الطبية ، والذي يعتبر غير كافٍ تماماً للتعامل مع فيروس خطير مثل فيروس كورونا ، إذ يختلف توافر معدات الحماية الشخصية (PPE) و جاهزية المستشفيات وأجهزة التنفس الصناعي و مستوى الكفاءة الطبية اختلافاً كبيراً في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية عن سائر دول العالم ، الأمر الذي ينذر بمعاناة تلك البلدان وصولاً لحالة من التداعيات السلبية غير المسبوقة على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : (أفريقيا - آسيا - الدول النامية - كورونا)

Abstract:

This paper discusses the unprecedented negative social impacts on developing countries, in addition to the efforts of these countries to face the repercussions of the Corona virus, as landlocked developing countries live in extreme poverty.

The epidemic is more than just a health crisis because it has significant social and economic impacts that affect the ability of those developing countries to achieve the

goals of the Vienna Program of Action for Landlocked Developing Countries for the Decade (2014-2024) and the 2030 Agenda for Sustainable Development

These 32 countries on four continents have a combined population of 533 million, or about 6.8% of the world's total, in (2020), which is approximately 1/3 of the world's population.

In contrast, 50% of the landlocked developing countries in the first 50 countries that are estimated to be most vulnerable to infectious diseases and (7) were classified as landlocked developing countries (Central African Republic - Chad - South Sudan - Afghanistan - Niger). - Mali - Burkina Faso) are among the 25 most vulnerable countries in the world, where the health care factor included a measure of medical infrastructure, which is considered completely inadequate to deal with a dangerous virus such as the Corona virus. The availability of personal protective equipment (PPE) and hospital readiness varies. Respirators and the level of medical efficiency differ significantly in the group of landlocked developing countries from the rest of the world, which threatens the suffering of these countries, leading to a state of unprecedented negative repercussions at the social, political and economic level.

Keywords: (Africa - Asia - Developing Countries - Corona)

مقدمة

تفتقر البلدان النامية غير الساحلية (LLDCs) إلى الوصول الإقليمي إلى البحر وتواجه تحديات فريدة في تحقيق أهدافها الإنمائية، وتشمل هذه التحديات البُعد والوصول المحدود إلى الأسواق الدولية ، والمسافات الطويلة من الموانئ البحرية ومشاكل العبور ، والاعتماد على بلدان العبور المجاورة للتجارة الدولية ، والصعوبات في البنية التحتية الصلبة وغير المادية ، وارتفاع تكاليف التجارة والمعاملات ، ونقص القدرات الإنتاجية ، والاعتماد الكبير على التجارة الدولية ولا سيما في السلع الأساسية مثل النفط والمعادن ، والتعرض لتغير المناخ ، والتصحر وتدهور الأراضي ، بجانب كل ذلك، يُمثل تفشي فيروس كورونا تحديًا إنمائيًا خطيرًا للبلدان النامية غير الساحلية على المستويين الأسري والوطني، إذ يبلغ عدد سكان البلدان النامية غير الساحلية الـ 32 الواقعة في أربع قارات مجتمعة 533 مليون نسمة أو حوالي 6.8% من إجمالي سكان العالم (2020)، وهو ما يقرب من 1/3 من سكان العالم.⁽¹⁾ ، لذلك تتناول هذه الورقة البحثية تأثيرات فيروس كورونا على الدول النامية غير الساحلية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من منظور الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما هو مدى انتشار وتأثير فيروس كورونا في الدول النامية غير الساحلية؟

2- ما هي التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتفشى فيروس كورونا في الدول النامية غير الساحلية؟

3- ما هي الدول النامية التي ستكون الأكثر تضرراً خاصة في أفريقيا وآسيا ؟

4- ما هي سياسات الدول النامية لمنع واحتواء انتشار فيروس كورونا؟

5- ما هو مستقبل تلك الدول في ضوء التداعيات العالمية لفيروس كورونا؟

أولاً : واقع البلدان النامية غير الساحلية

تعيش البلدان النامية غير الساحلية في فقر مدقع ومتوسط ترتيب البلدان النامية غير الساحلية على مؤشر التنمية البشرية يتخلف عن المتوسط العالمي، ويعتبر الوباء أكثر من مجرد أزمة صحية لأنه ينتج عنه آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة تؤثر على قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد (2014-2024) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

و نظراً لموقعها الجغرافي واعتمادها الشديد على التجارة الدولية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية الهشة ، فإن الانتشار المستمر لوباء كورونا وتداعياته له آثار مدمرة محتملة على صحة الإنسان والوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية، فقد ارتفع إجمالي عدد الحالات ونسبة الحالات المؤكدة في العالم بشكل كبير داخل البلدان النامية غير الساحلية منذ أبريل 2020، ووفقاً للائحة معلومات أمراض فيروس كورونا التابعة لمنظمة الصحة العالمية ، أكدت البلدان النامية غير الساحلية 2.77 مليون حالة إصابة بفيروس كورونا اعتباراً من 9 أبريل 2021 مقارنة بـ 955 ألف حالة في 24 مارس 2020 ، إذ تُمثل حالات كورونا والوفيات في البلدان النامية غير الساحلية الآن 2.09% و 1.93% من الإجمالي العالمي على التوالي.⁽²⁾

من جهة ثالثة ، تُظهر قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية أيضاً وضعا مقلماً لدول العبور الـ34 ، التي قفزت من حوالي 25.4% من الحالات المؤكدة و 16.3% من الوفيات حول العالم في أواخر مايو 2021 إلى 30.83% من الحالات المؤكدة و 29% من الوفيات اعتباراً من أبريل 2022، و مثلت الزيادة الأخيرة في بداية عام 2021 نتيجة لمتغيرات كورونا المعدية الجديدة مواطن ضعف هيكلية تواجهها البلدان النامية غير الساحلية/ فهي لا تؤثر فقط على قدراتهم على مكافحة انتشار الفيروس واحتواء تأثيره ، ولكن أيضاً كعقبة في رحلة التنمية حتى الآن، إذ يتعين على الحكومات في البلدان النامية غير الساحلية بالتوازي مع استجابتها للآثار المباشرة لفيروس كورونا ، فإنها تواجه أيضاً تهديدات للتقدم الإنمائي طويل الأجل من حيث تحسين

عبور السلع والخدمات ، وخفض تكاليف التجارة ، وزيادة قدرتها على التجارة ، والقضاء على الفقر ، زيادة الأمن الغذائي ، والاستدامة ، وما إلى ذلك.⁽³⁾ و تشير التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية إلى أن المجالات المحددة التي تحتاج إلى اهتمام حاسم تشمل معالجة الروابط مع قضايا ربط النقل ، والاعتماد على الدول المجاورة العابرة ، والتوصيل الرقمي ، وتيسير التجارة ، والتكامل الإقليمي ، والتحول الهيكلي ، وتُضاف هذه التحديات إلى قضايا أوسع مثل وسائل التنفيذ ، والعمالة ، والتحويلات ، والسياحة ، والزراعة ، والأمن الغذائي من بين أمور أخرى، إذ تتمتع البلدان النامية غير الساحلية بقدرة مالية أقل بكثير لدعم الأعمال التجارية والأفراد الذين تأثروا سلبيًا.⁽⁴⁾

ثانيًا : عوامل الضعف في البلدان النامية غير الساحلية

من أهم مواطن الضعف في تلك البلدان هي الانتقال الجماعي أو النزوح الجماعي للسكان ، إذ يمكن أن يُعزى ذلك إلى الاكتظاظ الذي يحدث في بعض البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا بسبب اتجاهات التحضر التي دفعت 56 ٪ من المواطنين الأفارقة للانتقال من الأحياء الفقيرة أو غيرها من أوضاع المعيشة المكتظة ، مما يجعل انتقال المجتمعات أمرًا سهلاً للغاية، و يمكن أن يكون هناك عامل آخر هو العدد الكبير من النازحين داخليًا الذين يعيشون في مناطق مكتظة ، مع مرافق مشتركة مثل مخيمات اللاجئين ، مع عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي العام مما يحول دون اتباع هذه الأجزاء الضعيفة من السكان اتباع التدابير الوقائية الأساسية ضد فيروس كورونا.

من جهة أخرى ، و وفقًا لتقرير " مركز مراقبة النزوح الداخلي IDMC 2020 " العالمي حول النزوح الداخلي ، فإن البلدان النامية غير الساحلية مثل (إثيوبيا - أفغانستان - بوركينا فاسو - مالي - جنوب السودان) بها عدد كبير من النازحين داخليًا، إذ تواجه البلدان النامية غير الساحلية الأخرى عددًا كبيرًا من المشردين داخليًا بسبب الكوارث مثل الأعاصير والجفاف والفيضانات ، على سبيل المثال (نيبال - أفغانستان - النيجر - جمهورية أفريقيا الوسطى - ملاوي - أوغندا - زيمبابوي - جنوب السودان - إثيوبيا - تشاد - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - بوليفيا - باراغواي) ، حيث يمكن أن تؤثر القيود المفروضة على مرافق غسل اليدين الأساسية على قدرة السكان في البلدان النامية غير الساحلية على حماية أنفسهم من فيروس كورونا.⁽⁵⁾

بالإضافة لذلك ، واجهت بعض البلدان النامية غير الساحلية تحديات في إبلاغ المجتمع بخطر العدوى، ونتيجة لذلك ، لم يتم تنفيذ تدابير الصحة العامة مثل التباعد الاجتماعي وعمليات الإغلاق بشكل فعال، فالبلدان النامية غير الساحلية لديها قطاع رعاية صحية أقل موارد.

من جهة أخرى ، فقد قام مركز Rand في عام 2016 بتحليل وتصنيف 195 دولة من حيث قابليتها للتأثر بالأمراض المعدية ، وكانت النتيجة وجود 50% من البلدان النامية غير الساحلية في البلدان الخمسين الأولى التي يُقدر أنها الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المعدية، وقد تضمنت الدراسة عدة عوامل تُحدد قدرة الدولة على منع انتشار المرض أو احتوائه ، بما في ذلك التركيبة السكانية والاقتصاد وديناميات المرض والسياسة والرعاية الصحية والصحة العامة، وصُنفت سبعة بلدان من البلدان النامية غير الساحلية (جمهورية أفريقيا الوسطى - تشاد - جنوب السودان - أفغانستان - النيجر - مالي - بوركينا فاسو) ضمن البلدان الخمسة والعشرين الأكثر ضعفاً، حيث تضمن عامل الرعاية الصحية مقياساً للبنية التحتية الطبية ، والذي يعتبر غير كافٍ تمامًا للتعامل مع فيروس مُعدٍ مثل فيروس كورونا ، إذ يختلف توافر معدات الحماية الشخصية (PPE) وجاهزية المستشفيات وأجهزة التنفس الصناعي و مستوى الكفاءة الطبية اختلافاً كبيراً ضمن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية⁽⁶⁾

ثالثاً : نصيب الدول النامية من التأثير العالمي لفيروس كورونا

لم يكن تأثير الوباء على أفريقيا متشابهاً بين الدول وإنما كان مختلفاً ويرجع ذلك لاختلاف وتنوع نقاط القوة والضعف في الدول الأفريقية؛ فعلى سبيل المثال ، لا يحصل سوى ثلث الأفارقة على فرص غسل الأيدي المناسب ، وهناك طبيب واحد لكل ألف شخص في بعض دول القارة .

وهناك في المقابل بعض الدول التي لديها خبرات كبيرة ناتجة عن مواجهتها من التعامل مع أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والإيبولا ، وما ترتب على هذا التعامل من إشراك المجتمعات والوعي بالمخاطر وتكييف الأساليب المحلية والابتكارية لصياغة نهج أو سياسات أفريقية على المستوى الوطني أو الإقليمي للسيطرة على انتشار المرض ، الأمر الذي انعكس في سعى المراكز الإفريقية للسيطرة على الأمراض والوقاية منها وذلك عبر تعزيز قدرات المنطقة من خلال بناء قدرات الاختبار ، وتعزيز إدارة الجائحة القائمة على العلم والمعرفة ، ودعم جهود الحكومات لتعبئة الموارد للاستجابة الصحية المستدامة، لكن وبالرغم مما سبق ، فإن التأثير الصحي المباشر لنقشى فيروس كورونا في أفريقيا لا يزال يتطور ، وهذا يعني أن العواقب غير المباشرة لذلك، ستؤدي بالفعل إلى خسائر فادحة ، يكون من ضمنها: انعدام الأمن

الغذائي ، ونقص الإمدادات الطبية ، وفقدان الدخل وسبل العيش ، والصعوبات في تطبيق تدابير الإبعاد الصحية والبدنية ، وأزمة الديون التي تلوح في الأفق ، فضلاً عن المخاطر السياسية والأمنية ذات الصلة. من جهة أخرى ، وتحديداً في قارة آسيا ، منذ أن بدأ الوباء ، أجرى بنك التنمية الآسيوي دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لـ فيروس كورونا ، حيث نشر الأثر الأول في 6 مارس 2020 ، بناءً على المعلومات المتاحة حتى نهاية فبراير 2020 في ذلك الوقت ، إذ كان هناك حوالي 86000 حالة فقط في جميع أنحاء العالم، وتم تسجيل معظم هذه الحالات في جمهورية الصين الشعبية ، والتي شكلت 93 % من المجموع⁽⁷⁾.

وتناولت الدراسة مجموعة من السيناريوهات التي تم الحصول عليها من تقديرات الخسائر العالمية والإقليمية، نتج عن هذا التقييم الأولي تأثيرات عالمية تقديرية تتراوح بين (77 - 347) مليار دولار ، أو (0.1% - 0.4%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وقد وقع ثلثا التأثير على جمهورية الصين الشعبية ، حيث تركز تقشي المرض ، وقد أنتجت السيناريوهات المتوقعة تقديرات أكبر للخسائر العالمية من (2.0 إلى 4.1) تريليون دولار ، أو (2.3% - 4.8%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁽⁸⁾.

وقد اقترحت هذه الدراسة ، أن في نهاية 2021 ، سيتراوح التأثير العالمي لفيروس كورونا، بين (6.1 - 9.1 تريليون دولار) ، وهو ما يعادل خسارة 7.1% - 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما ستبلغ الخسائر في الدول الآسيوية فقط (6.0% - 9.5%) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي و (3.6% - 6.3%) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنهاية عام 2021 ، ويرجع التقدير في ذلك إلى عدة أسباب تتمثل فيما يلي: ⁽⁹⁾

1- أن تقشي COVID-19 المستمر ، سيؤثر على الاقتصادات من خلال العديد من القنوات؛ حيث له تأثيرات مباشرة على الصحة ، مثل زيادة معدلات الاعتلال والوفيات على المدى القصير والمتوسط ، بالإضافة إلى تحويل الإنفاق على الرعاية الصحية نحو معالجة تأثيرات COVID-19 مقابل الإهمال في جوانب الرعاية الأخرى.

2- أن هناك تداعيات اقتصادية ضخمة لوباء COVID-19 ، منها الانخفاضات الحادة في الاستهلاك المحلي في الاقتصادات المتضررة من تقشي المرض حيث يتم تقييد حركة الأشخاص ، مما أدى إلى انخفاض حاد في نسب المبيعات، وكذلك في الإنفاق الاستثماري؛ إذ أدى تقشي المرض إلى ظهور آراء أقل تفاؤلاً بشأن النشاط التجاري في المستقبل .

3- التراجع، وربما التوقف في السياحة والسفر من أجل العمل بسبب إغلاق الحدود.

4- تداعيات ضعف الطلب على القطاعات والاقتصادات الأخرى من خلال التجارة ، وروابط الإنتاج ؛ واضطرابات جانب العرض للإنتاج والتجارة ، والتي تختلف عن صدمات جانب الطلب التي تنتشر من خلال روابط التجارة والإنتاج.

5- أدت تدابير احتواء COVID-19 إلى تقويض الطلب المحلي في الدول الآسيوية؛ فمنذ البداية اضطرت الحكومات إلى فرض تدابير احتواء على مستويات مختلفة من الصرامة ، مما أدى إلى تقييد التنقل والنشاط المحلي.

6- صرامة إجراءات الاحتواء داخل كل منطقة في الدول الآسيوية ، و زيادة معدلات التراجع في التنقل نسبيًا في جنوب آسيا خاصة في الهند وتبعتها آسيا الوسطى ، حيث استخدمت الاقتصادات في تلك المنطقة الفرعية اختبارات صارمة وتتبع جهات الاتصال بدلاً من تدابير الإغلاق الصارمة.

رابعًا : التداعيات السياسية والاقتصادية لفيروس كورونا على الدول النامية

أ - الدول النامية في القارة الأفريقية

يمكن أن يكون لفيروس كورونا تأثير غير متناسب على الدول النامية خاصة في أفريقيا ، فقد تم اكتشاف ذلك الفيروس ، لأول مرة في مدينة (ووهان) ، في الصين أواخر عام 2019، وانتشر حتى الآن في أكثر من (170) دولة ومنطقة وإقليم ، وأصاب أكثر من (630) مليون شخص ، وقتل أكثر من (6.5) مليون شخصًا⁽⁹⁾ ، وقد أعلنته منظمة الصحة العالمية وباءً عالميًا؛ فالمرض ليس له آثارًا صحية فحسب، إنما آثارًا سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية ، فقد فرض ذلك الفيروس ، قيودًا على السفر داخل البلدان وعبر الحدود ، وقد أدى إلى انخفاض كبير في تدفقات الأشخاص والخدمات والسلع والأموال، و تم إغلاق المصانع والشركات إلى أجل غير مسمى في الصين ، مما أثر على صناعة السلع والتجارة بين الصين وبقية العالم ، بما في ذلك البلدان الأفريقية ، ونتيجة لذلك ، شهد العالم انخفاض أسعار النفط وتعثرت أسواق الأسهم.

من جهة أخرى ، توقع صندوق النقد الدولي - قبل ظهور فيروس كورونا - أن يكون لأفريقيا (6) دول من أسرع (10) اقتصادات نموًا في العالم في عام 2020، وكان هذا النمو مطلوبًا بشدة حيث إن أفريقيا تضم أكبر عدد من الفقراء في العالم - تقدر الآن بأكثر من (400) مليون نسمة، ومع ذلك ، يبدو أن الصدمات الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا ، يُمكن أن تؤدي إلى زيادة حادة في الفقر ، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة على القارة الأفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلبها الأمم المتحدة وتحتاجها الشعوب الأفريقية بضرورة قصوى بحلول عام 2030 .

فعلى سبيل المثال ، تعاني كل من (جنوب أفريقيا - نيجيريا - أنجولا) بالفعل من انخفاض أسعار السلع ، واستنزاف السلع المصنوعة في الصين من تجار التجزئة في كينيا ، مع عدم امكانيتهم في العثور على بدائل رخيصة⁽¹⁰⁾ .

لكن يبقى السؤال الأهم ، ما هي الدول التي ستكون الأكثر تضرراً في أفريقيا وآسيا ؟

1- من الناحية النظرية هناك نوعان من التأثيرات التي يمكن أن تشعر بها البلدان من صدمات فيروس كورونا كما يلي :

أ - **التأثير الأول** : يتمثل في صدمة (الطلب) ، حيث إن العديد من الاقتصادات الأفريقية تصدر مواردها للصين ، لاستخدامها في المصانع أو بيعها للمستهلكين الصينيين ، فكل من نيجيريا وأنجولا تصدر النفط إلى الصين ، وتصدر جنوب أفريقيا المعادن الثمينة إلى الصين ، ولكن نتيجة الاستمرار في انتشار فيروس كورونا ، قد تتعطل واردات هذه السلع إلى الصين ، ويؤدي هذا بدوره إلى تخفيضات الإنتاج وفقدان الوظائف في البلدان الأفريقية والآسيوية وانتشار البطالة وزيادة معدلات الفقر .

ب - **التأثير الثاني** : يتمثل في صدمة (العرض) ؛ حيث تستورد العديد من البلدان الأفريقية سلعا يتم تصنيعها في الصين لاستخدامها في مشاريع البنية التحتية ، والمبيعات في المتاجر ، ونتيجة لانتشار فيروس كورونا في الصين ، تم تخفيض معدل التصنيع الصيني ، مما أدى بدوره إلى انخفاض الصادرات من الصين إلى البلدان الأفريقية ، أو الصادرات بأسعار أعلى ، مما أثر هذا على طلب المستهلكين في البلدان الأفريقية ، وأدى مثلاً لانتشار ظاهرة (الرفوف الفارغة) في المتاجر الكينية ، بما يترتب عليه من أزمة اقتصادية وقلة الوظائف وانتشار البطالة وزيادة معدلات الفقر ومن ثم ازدياد معدل انتشار الجريمة أيضاً .

2- **من منظور مناطق الخطر** ، فإن من بين (20) دولة تقع في (مناطق الخطر) ، فإن (14) دولة من

هذه الدول هي من أقل البلدان نموًا بالعالم ، وهذا يعني المزيد من الفقر المحتمل في الاقتصادات الأكثر فقرًا ، وهي معظم الاقتصادات الأفريقية والآسيوية ، حيث إن أقل البلدان نموًا في أفريقيا - على سبيل المثال - هي (زامبيا - جنوب السودان - موريتانيا) ، التي تقع في منطقة الخطر (جانب الطلب) ، بسبب عدم وجود بدائل للصين كمشتري لديها ولا تمتلك بدائل قابلة للتطبيق لتصدير سلعهم أو مواردهم كمصدر للنمو ، فقد توقع صندوق النقد الدولي - قبل ظهور فيروس كورونا - أن تكون جنوب السودان الدولة الأسرع نموًا في العالم في عام 2020 ، حيث ينمو بنسبة 8.2 % ، ولكن عقب انتشار فيروس كورونا ، توقف تصدير النفط من جنوب السودان للصين ، وهذا بدوره أثر على الضمانات الحقيقية لتمويل مشروعات البنية في جنوب السودان ، خاصة إذا

تراجع المستثمرون الصينيين في جنوب السودان عن الالتزام بتلك الضمانات ، فالنفط الذي كان سلعة المقايضة لذلك ، قد توقف تصديره⁽¹¹⁾

3- أما كل من (نيجيريا - كينيا - جنوب أفريقيا - غانا) غالبًا ما يُنظر إليها كمستهلكين رئيسيين بسبب ارتفاع الطبقات المتوسطة ، إلا أنه لا يوجد أي شيء يظهر بالفعل في منطقة الخطر (جانب العرض) ، وذلك بسبب تنوع اقتصاداتها نسبيًا؛ فهم يستوردون من بلدان أخرى بقدر ما يستوردون من الصين ، وحتى يصنعون بعض المنتجات محليًا ، مما يمنحهم مصادر بديلة للدخل والوظائف فيما عدا المنتجات المصنوعة في الصين .

4- على النقيض من ذلك ، فإن البلدان الأصغر مثل (توجو - سيراليون - ليبيريا - مالي - مدغشقر) ليس لديها هذه البدائل ، والعديد من البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض في "مناطق الخطر" بها نسب عالية من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع - مثل مدغشقر بنسبة 75 % ، و بالنسبة لهذه البلدان ، من المفترض أن يكون الدعم الدولي لهذه الدول من جميع الاتجاهات - المنظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي ، وبنك التنمية الأفريقي ، والبلدان ذات الدخل المرتفع مثل G7 ، وكذلك الصين نفسها ، لكن في ظل انتشار فيروس كورونا الذي يمثل تهديدًا كاملاً لكل الدول والمنظمات ، يبقى الدعم حينئذٍ شئ من العجز أو المستحيل. ⁽¹²⁾

ب- الدول النامية في قارة آسيا

مع بقاء الناس في منازلهم ، انخفض الاستهلاك الخاص بشكل حاد، خاصة في 10 اقتصادات آسيوية نامية منها (سنغافورة - هونغ كونغ - الصين) وشهدت الهند تقلصات مضاعفة في الاستهلاك الخاص ، فقد انخفض معدل الاستثمار بنسبة مذهلة بلغت 26.3% و 36.6% في الهند والفلبين على التوالي ، كما أثر انخفاض الطلب الخارجي على المنطقة بأكملها ، نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على السلع والخدمات في عام 2020 حيث أثر فيروس كوفيد -19 على معظم الاقتصادات في جميع أنحاء العالم ، مع تقلصات حادة في الاقتصادات الرئيسية مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وبالتالي ، قلص صافي الصادرات من نمو النصف الأول في الاقتصادات الموجهة للتصدير خاصة (جمهورية كوريا الجنوبية - سنغافورة - تايلاند)⁽¹³⁾

بشكل عام ، أدت إجراءات الاحتواء التي تم تبنيها في جميع أنحاء المنطقة إلى تراجع النشاط الاقتصادي باستثناء كل من (تايبيه - الصين - فيتنام)، حيث سجلت الاقتصادات الآسيوية النامية انكماشًا اقتصاديًا في النصف الأول من عام 2020، حتى أن بعضها وقع في ركود (مثل الفلبين وسنغافورة وتايلاند) ، فضلاً عن تأثر السفر والسياحة بشكل خاص؛ فقد كان قطاع السفر والسياحة مصدرًا رئيسيًا للإيرادات والوظائف للعديد من اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ؛ ففي عام 2019 ، استحوذ القطاع على 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي ، و 9.6% من إجمالي العمالة (ما يعادل 182.2 مليون وظيفة) ، و 547.7 مليار دولار في إنفاق الزوار الدوليين، ومع تنفيذ عمليات إغلاق الحدود داخل البلدان وعبرها ، شهدت السياحة المحلية والدولية انخفاضًا كبيرًا؛ حيث شهدت بعض البلدان انخفاضًا في عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 90% إلى 100% ، وبالنظر إلى أن عائدات السياحة الدولية تمثل أكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عدد قليل من اقتصادات الدول الآسيوية ، مثل (جزر المالديف - بالاو) ، قبل الوباء ، فإن جفاف الزوار الدوليين سيكون مدمرًا لهذه الاقتصادات (14)

أضف إلى ذلك ندرة السياح المحليين، حيث تُشير الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) إلى أنه حتى بعد رفع قيود السفر ، سينتظر معظم المسافرين عدة أشهر إلى عام أو أكثر قبل استئناف السفر .

من جهة أخرى ، أدى الانخفاض المفاجئ في عدد السياح الوافدين ، والانخفاض الناتج عن ذلك في الطلب على قطاع السياحة ، والآثار السلبية غير المباشرة من خلال الروابط الصناعية إلى فقدان الملايين من الوظائف والصعوبات الاقتصادية والقضاء على العديد من الشركات ، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ حيث إن انخفاض العمالة والدخول ، وزيادة عدم اليقين ، وتجدد تفشي الأمراض في مختلف البلدان ، كلها عوامل ستعيق الانتعاش في هذه الصناعة الهامة وكذلك القطاعات المرتبطة بها بشكل وثيق . (15)

ترتيبًا على ماسبق ، امتدت صدمات الطلب المحلي والخارجي إلى قطاعات واقتصادات أخرى من خلال روابط التجارة والإنتاج؛ وبالرغم من أن الدول الآسيوية النامية كانت المحرك الرئيسي للنمو العالمي خلال العقد الماضي ، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الطلب من أسواق التصدير الرئيسية ، سواء داخل المنطقة أو خارجها ، وبالتالي أدى انخفاض الاستهلاك المحلي في الشركاء التجاريين للاقتصادات الآسيوية النامية إلى تقليل الطلب على الواردات من نفس المنطقة، وانتقلت هذه الانخفاضات في الطلب المحلي

والخارجي عبر القطاعات والحدود من خلال الروابط التجارية والإنتاجية ، الأمر الذي أدى إلى تردد صدى اضطرابات جانب العرض في جميع أنحاء قارة آسيا في ، مما ترتب عليه - في وقت مبكر من الوباء - ، توقف الإنتاج في الصناعات غير الأساسية بشكل أساسي حيث فرضت السلطات إغلاق الأعمال ، وأوقفت عمليات النقل العام ، وقيدت حركة الأشخاص والبضائع ، مما أدى إلى تقليص مؤشرات الإنتاج الصناعي في العديد من الاقتصادات الإقليمية في النصف الأول من عام 2020 ، حيث سجلت كل من (الهند - باكستان - الفلبين - سريلانكا - تايلاند) انكماشات تجاوزت 10% (16).

من جهة أخرى ، تجاوزت الخسائر الاقتصادية في الدول الآسيوية نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام 2020، وقدر حجم الخسائر العالمية بما يتراوح بين (4.8 تريليون دولار - 7.4 تريليون دولار) أو (5.5% - 8.7%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 وبين 3.1 تريليون دولار و 5.4 تريليون دولار أو 3.6% - 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في منتصف عام 2021 ، ويبلغ نصيب الدول الآسيوية (27% - 30%) من الخسائر العالمية (17).

من جهة أخرى ، تشهد منطقة المحيط الهادئ أيضًا تأثيرًا أقل إلى حد ما ، حيث لم يتعرض أي من بلدانها لتفشي كبير ، خاصة بابوا غينيا الجديدة (أكبر اقتصاد ، والذي يمثل 68% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة) ، ومع ذلك ، فإن هذا يخفي التأثير الكبير لـ COVID-19 على اقتصادات جزر المحيط الهادئ التي تعتمد بشكل كبير على السياحة (18) ، حيث تظهر أكبر التأثيرات في جنوب آسيا وفي مجموعة الاقتصادات الصغيرة المعتمدة على السياحة بسبب الانخفاض الحاد في الطلب المحلي وقطاع السياحة ، على التوالي (19).

من جهة ثالثة ، تُشير الدلائل إلى أن التقلبات المالية المتزايدة والتوقف المفاجئ لتدفقات رأس المال إلى المنطقة من الاحتمالات المرتفعة جدًا؛ ففي منتصف مارس 2020 ، هرب ما متوسطه أكثر من 4 مليارات دولار من تدفقات المحفظة من قارة آسيا خلال 7 أيام فقط (20)

خامسًا : التداعيات الاجتماعية لفيروس كورونا على الدول النامية .

لقد عرّض الوباء العديد من الوظائف للخطر، وفقدت بالفعل بعض الوظائف بشكل دائم، فهناك عدة تقديرات تُشير إلى احتمال فقدان ما بين (158 - 242) مليون وظيفة على مستوى العالم ، أي ما يعادل 6.0% إلى 9.2% من إجمالي العمالة العالمية بانتهاء عام 2022 ، وهذا يُترجم إلى خسائر في الدخل من الأجور العالمية والتي تبلغ (1.2 تريليون دولار - 1.8 تريليون دولار)، أما بالنسبة للدول الآسيوية ، فمن المتوقع أن يصل الانخفاض في التوظيف إلى ما بين (109 - 166) مليون وظيفة - أو ما يقرب من 70% من إجمالي خسائر التوظيف على مستوى العالم، وتتراوح الخسائر المقدرة في الدخل من الأجور للمنطقة بين (348 - 533) مليار دولار ، أي حوالي 30% من الخسائر العالمية، ومع ذلك ، لا تتأثر جميع الوظائف بشكل متساوٍ؛ حيث سيتأثر العمال غير المهرة والنساء وعمال القطاع غير الرسمي والعمال المهاجرين الأجانب بشكل كبير

هذا بالإضافة إلى تعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص ، والذي يتميز بتدني الأجور وعدم الحصول على الحماية الاجتماعية حيث يعمل حوالي 7 من كل 10 عمال في المنطقة في الاقتصاد غير الرسمي، وسيكون ما لا يقل عن 9 من كل 10 أشخاص من العمال غير الرسميين ، أكثر عرضة لخطر الفقر بسبب الأزمة.⁽²¹⁾

بالإضافة إلى ذلك - حتى قبل تفشي الوباء -، كانت الوظائف اليدوية والروتينية مُعرضة لخطر التشغيل الآلي، حيث يؤدي التغيير التكنولوجي إلى استقطاب الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية وعالية ، وتفريغ الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة ، مما يؤدي إلى إزاحة العمال ذوي المهارات المتوسطة إلى أعمال منخفضة الأجر وزيادة انخفاض أجور العمال ذوي المهارات المنخفضة⁽²²⁾

ومع ذلك ، تعمل تأثيرات COVID-19 على تسريع التحول الرقمي حيث يضطر العمال إلى العمل من المنزل والبقاء خارج المكاتب، وقد أدى ذلك إلى اتجاهات سريعة في الاستقطاب الوظيفي واتساع نطاق عدم المساواة في الأجور ، مما يضر بالعاملين في الوظائف كثيفة العمالة وذات المهارات المنخفضة والوظائف غير الرسمية⁽²³⁾ ، وقد تكون الوظائف التي يشغلها العمال المهاجرون معرضة للخطر بشكل خاص ، مما قد يؤدي إلى تقويض التحويلات المالية؛ ففي عام 2019 ، استحوذت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على حوالي ثلث (أو 91 مليون) جميع العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم وحوالي 44% (أو أكثر من 316

مليار دولار) من التحويلات العالمية ، ومع تسبب الوباء في ركود عالمي ، فمن المتوقع أن تُعاني اقتصادات المقصد لهؤلاء المهاجرين الآسيويين من تقلصات في الناتج الاقتصادي في نهاية عام 2021 ، ومن المتوقع فقدان العديد من الوظائف ، بما في ذلك وظائف العمال المهاجرين، ففي الواقع تم الإبلاغ عن خسائر فادحة في وظائف المهاجرين في تجارة التجزئة والتصنيع والضيافة والترفيه وقطاعات الإقامة والخدمات الغذائية⁽²⁴⁾. بالإضافة إلى ذلك ، فمن المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية الحاسمة التي يرسلونها إلى أوطانهم إلى عائلاتهم بشكل كبير⁽²⁵⁾ ، وهذا أمر صعب بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشدة على التحويلات ، مثل (تونغا - طاجيكستان - جمهورية فيرغيزستان - نيبال)، حيث تمثل إيصالات التحويلات ربع الناتج المحلي الإجمالي على الأقل ، ومع اعتماد العديد من الأسر على التحويلات الدولية في الدول الآسيوية - لا سيما في اقتصادات المحيط الهادئ ووسط وغرب آسيا - فإن التوقف المفاجئ في تدفقات التحويلات إلى هذه المناطق قد يدفع الناس إلى الفقر المدقع ، حيث يمكن للأزمة أن تعصف بسنوات من التقدم نحو القضاء على الفقر في الدول الآسيوية قبل نقشي الوباء ، حيث كانت المنطقة تسير على طريق التخفيض المطرد المستمر لمعدلات الفقر وعدد الفقراء⁽²⁶⁾.

ومع ذلك ، فقد أثر الوباء سلباً على سبل العيش كما تم وصفه سابقاً ، مما أدى إلى تقليص النشاط الاقتصادي والأرباح والتحويلات والاستهلاك، وبالتالي ، فمن المتوقع أن يضيف كوفيد-19 إلى عدد الفقراء في قارة آسيا بـ 162 مليون و 78 مليون من حيث 3.2 دولار في اليوم و 1.9 دولار في اليوم ، على التوالي ، في عام 2022⁽²⁷⁾ وبحلول عام 2023 ، مع انتعاش اقتصاد المنطقة ، فمن المتوقع أن يعود الفقر أقرب إلى مستوياته قبل كورونا⁽²⁸⁾

من جهة أخرى ، فإن هناك أسباب للاعتقاد بأن جائحة COVID-19 يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل، فهناك قنوات محتملة يمكن من خلالها تفاقم فجوات الدخل بين الأغنياء والفقراء على النحو التالي: (29)

- 1- نتيجة تأثير فقدان الوظائف وخفض الأجور على أصحاب الأجور في جميع المجالات ، فإن العمال غير المهرة سيتضررون أكثر من العمال المهرة، وبالتالي، فإن الوظائف غير الروتينية وغير اليدوية معرضة لخطر الأتمتة أو الرقمنة ، والتي تسارعت خلال الوباء .
 - 2- سيكون للوباء آثار غير متناسبة على الفئات الفقيرة والضعيفة ، مثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، والنساء ، وكبار السن ، وأولئك الذين يعملون في قطاعات الخدمات كثيفة العمالة.
 - 3- على الرغم من أن الانكماشات الاقتصادية الناجمة عن الوباء تؤثر على كل من أصحاب العمل ورأس المال ، فإن الأول أكثر فقرًا وأكثر انخراطًا في قطاعات الخدمات الأكثر تضررًا ، لذلك فمن المرجح أن يتضرروا أكثر من الآخرين ، الأكثر ثراءً
 - 4- يمكن أن يؤدي الوباء إلى زيادة عدم المساواة في الدخل الإقليمي ، حيث غالبًا ما تتمتع المناطق الفقيرة بقدرة أقل على تنفيذ تدابير الاحتواء وفي توفير خدمات الرعاية الصحية الكافية ، مما يؤدي إلى تباطؤ التعافي من تفشي المرض، كما تواجه المناطق الفقيرة قيودًا أكبر في تقديم الدعم المالي للاقتصادات المحلية والفئات المتضررة.
 - 5- يمكن أن تؤدي إجراءات التحفيز المالي الحكومية إلى تقاوم عدم المساواة في الدخل إذا لم تكن مصممة جيدًا وتستهدف حماية وظائف وسبل عيش الأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة
 - 6- قد يؤدي الوضع الطبيعي الجديد إلى تقاوم "الفجوة الرقمية" من خلال تكوين بطالة تكنولوجية ، خاصة بين الفقراء ، فضلاً عن حالات فشل الأعمال غير المتكافئة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الرقمنة السريعة للاقتصادات ، فعلى سبيل المثال ، أظهر تقرير لليونيسف أن حوالي ثلث أطفال المدارس في آسيا وكذلك في العالم لا يمكنهم الوصول إلى التعلم عن بعد أثناء إغلاق المدارس بسبب نقص التكنولوجيا والأدوات المنزلية⁽³⁰⁾
- من جهة ثالثة ، أثار الانكماش المتوقع في غالبية الاقتصادات النامية مخاوف بشأن التهديد الناجم عن تزايد القروض المتعثرة وعدم الاستقرار المالي ، بالإضافة إلى أن التباطؤ الناجم عن الوباء ينطوي على انخفاض أرباح الشركات وارتفاع معدلات البطالة ، مما يؤدي إلى تقاوم عبء خدمة الديون على كل من الشركات والأسر، هذا بالإضافة إلى مواجهة العديد من الشركات وخاصة الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، مخاطر التخلف عن السداد بسبب إغلاق الأعمال القسري المطول.

هذا بالإضافة إلى أن فقدان الوظائف يعني أيضًا ارتفاع ديون الأسرة والتخلف عن سداد الرهن العقاري، ومن ثم فإن المقرضين سيعانون من خسائر القروض وارتفاع القروض المتعثرة⁽²³⁾ وقد أشارت البيانات الأولية إلى ارتفاع نسب القروض المتعثرة في عام 2020 في بعض الاقتصادات الإقليمية ، بما في ذلك إندونيسيا (حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى 3.1% في ديسمبر من 2.8% في يناير) وفي الفلبين (حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى 3.6% في ديسمبر من 2.2% في يناير). الأخطر من ذلك ، أن القروض المتعثرة المرتفعة باستمرار تحد من ربحية البنوك ، وتربط رأس مالها بسبب المخصصات المرتفعة ، وتدهور حالة ميزانياتها العمومية ، مما يحد من قدرتها على الإقراض، وبالتالي ، يمكن أن تكون اقتصادات الأسواق الناشئة عرضة لسحب الأموال من قبل المقرضين العالميين الرئيسيين مع ارتفاع القروض المتعثرة

سادسًا : سياسات الدول النامية لمنع واحتواء انتشار فيروس كورونا

نظرًا لقيود أنظمة الرعاية الصحية في البلدان النامية غير الساحلية ، ومواطن الضعف الحالية أمام الوباء ، بما في ذلك التحديات التي تواجه التباعد الاجتماعي ، والقيود المفروضة على الوصول إلى مرافق غسل اليدين الأساسية وغيرها من احتياجات الصرف الصحي الأساسية ، فرضت العديد من البلدان النامية غير الساحلية عمليات إغلاق وطنية مؤقتة لمنع انتشار الفيروس، ففي أوغندا ، على سبيل المثال ، تم تطبيق الاستثمارات السابقة لمكافحة مرض فيروس الإيبولا من حيث استعداد العاملين في مجال الرعاية الصحية وتدريبهم ، وفرق مراقبة الأمراض والتطبيقات الداعمة ، ووحدات العلاج ، والبنية التحتية بما في ذلك السيارات ، وقدرات المختبرات ، والوعي المدني ، بسهولة لمكافحة فيروس كورونا ، وبالمثل ، تمكنت رواندا من حشد استجابة سريعة للوباء ، باستخدام نفس قنوات الاتصال لمكافحة مرض فيروس الإيبولا لمواجهة فيروس كورونا وتوسيع نطاق المراقبة لضمان عدم وجود انتقال مجتمعي وتشكيل فرق استجابة جيدة التدريب أيضًا ، ونجحت دولة بوتان في جنوب آسيا في التحايل على نقص الأطباء وأجهزة التنفس الصناعي ومعدات الحماية الشخصية، إذ نفذت تدابير إغلاق صارمة ، إلى جانب التعبئة المجتمعية ، حيث تم إنشاء 120 منشأة للحجر الصحي ، وعرضت الفنادق مبانها ، وقدمت المطاعم الطعام مجانًا ، وقدمت الشركات مساهمات نقدية على الرغم من كونها مكلفة ، إلا أن هذه الإجراءات ، إلى جانب الحجر الصحي الصارم لمدة 14 يومًا

وإعادة مواطني بوتان فقط إلى الوطن ، أسفرت عن 900 حالة فقط ، مع وفاة واحدة اعتبارًا من 9 أبريل 2021⁽³¹⁾

لكن في المقابل وبشكل عام يتعلق بالدول النامية أعادت العديد من الحكومات فتح اقتصاداتها ببطء، وأزالت تدريجيًا قيود التنقل وفتحت الحدود المحلية لإنعاش النشاط المحلي ، وفي بعض الحالات ، أدت إعادة الفتح إلى موجات جديدة من العدوى، فبالنظر إلى التجارب المختلفة ، وتحليل الاستجابات العالمية للفيروس لتحديد التدابير التي تعمل بشكل أفضل في السيطرة على الفيروس ، مع أقل تكلفة للاقتصاد ، تم الاستنتاج بأن تتبع الاتصال جنبًا إلى جنب مع سياسة الإجازة المرضية المدفوعة فعال للغاية في السيطرة على انتشار فيروس كورونا، بالإضافة إلى ذلك ، تعتبر الاختبارات الجماعية وحظر التجميع والتفويض على الأقنعة فعالة في التحكم في الانتشار وهي أقل تكلفة بالنسبة للاقتصاد (أي المرتبطة بانخفاضات طفيفة في النمو الاقتصادي) ، وبالتالي ، عندما تحدث الموجات المستقبلية من تفشي الفيروس ، فإن تدابير التحكم أثبتت فعاليتها فضلًا عن تكلفتها الاقتصادية الأقل ؛ فيجب أن تكون مثل هذه الإجراءات سمات مركزية لـ "الوضع الطبيعي الجديد" حتى يتم تحقيق مناعة القطيع.

لقد أثر فيروس كورونا بشكل كبير على جميع القطاعات ، مع بعض الآثار غير المتناسبة على الفقراء والضعفاء وكذلك قطاعات الخدمات؛ حيث لا توجد طريقة - حتى الآن - تمكن الاقتصادات من العودة إلى بيئات ما قبل كورونا في أي وقت قريب ، وبالتالي يجب على القطاعات المتضررة إيجاد طرق للبقاء والازدهار في ظل هذه الظروف الجديدة ، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تتكيف بها القطاعات المتأثرة مع الظروف المختلفة التي يواجهها الجميع الآن ، كما يلي⁽³²⁾:

1- مساعدة أكثر الدول التي تضررت من انتشار الفيروس (خاصة في جانب الطلب)، مثل (موزمبيق - زامبيا - جنوب السودان - الكونغو الديمقراطية) من خلال التعاون على المدى القصير مع القطاع المصرفي لمساعدة الشركات الكبيرة والصغيرة على إدارة انخفاض الأسعار وتجنب ارتفاع أسعار الفائدة.

2- تقديم قروض قصيرة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها في قطاعات البيع بالتجزئة لإدارة زيادات أسعار سلعها المستوردة أو مصدرها، وذلك في الدول الأفريقية التي تضررت في (جانب العرض) مثل (ليبيريا - سيراليون)

- 3- أما بالنسبة لجميع البلدان الـ 14 الأقل نمواً ، ستكون هناك حاجة لشبكات أمان موسعة للرعاية الصحية والدخل لتجنب الوقوع أكثر في الفقر وازدياد معدلات الوفاة وانتشار الوباء بسبب فقدان الوظائف أو النفقات الصحية، لذلك سيكون المزيد من الديون - القروض - أمراً بالغ الأهمية لمساعدة هذه البلدان الأفريقية الضعيفة على تنويع اقتصاداتها، فهناك حاجة إلى الأموال لبناء المزيد من البنية التحتية والصناعات لتصنيع السلع محلياً - بما في ذلك المنتجات الطبية - لاستبدال الواردات أو توليد صادرات جديدة ذات قيمة مضافة.
- 4- يمكن أن يساعد الترويج للسياحة المحلية والتفاوض بشأن فقااعات السفر على إنعاش السياحة؛ حيث تضررت السياحة بشدة من جراء COVID-19 ، كقطاع اقتصادي رئيسي ومصدر لعائدات العملات الأجنبية في العديد من البلدان في آسيا والمحيط الهادئ ، بالإضافة إلى أن الانخفاض المفاجئ في عدد السياح الوافدين له عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة داخل السياحة وخارجها، حيث إن هناك استراتيجية لإحياء السياحة، تتمثل في الترويج للسياحة الداخلية.
- 5- يمكن أن يساعد التحول الرقمي الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى سلاسل التوريد وتعزيز رفاهية المستهلك، حيث أدت القيود المفروضة على التجارة والحركة الناجمة عن الأوبئة إلى تعطيل وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى سلاسل التوريد العالمية والمحلية بشكل مؤقت ، ومع ذلك ، فإن الأزمة تمثل فرصة للبلدان لزيادة تسريع التحول الرقمي وأجندة التجارة الإلكترونية من أجل تدفق التجارة الدولية والمحلية.⁽³³⁾
- 6- يمكن للحكومات أيضاً ربط الاتصال بين الشركات الصغيرة ومنصات الإنترنت لتحفيز التجارة والنشاط الاقتصادي⁽³⁴⁾ وفي هذا الصدد ، سيكون من الضروري تنفيذ سياسات المنافسة العادلة ، وكذلك وضع قواعد متماسكة وداعمة للمنافسة لتبادل البيانات ، وإذا نجحت تلك الاستراتيجية ، يمكن تحقيق التحول الرقمي "الشامل" من خلال مساعدة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى سلاسل التوريد وتعزيز رفاهية المستهلك من خلال المعاملات على المنصات الرقمية ، ويمكن أن يساعد الاستثمار في الجاهزية الرقمية وتطوير المهارات للاقتصاد الرقمي في التخفيف من تأثير التغييرات الهيكلية بعد الوباء.⁽³⁵⁾
- 7- يمكن أن تساهم خطط إعادة تأهيل المهاجرين في تحسين مستوى معيشتهم هم وأسرهم من خلال القدرة على التعامل مع انخفاض التحويلات، التي تعتبر مصدر دخل مستقر ومعاكس للتقلبات

الدورية ؛ حيث إن إغلاق الحدود والتباطؤ الاقتصادي العالمي يؤثران أيضًا على البلدان المضيفة ، وبالتالي من المتوقع أن تنقلص التحويلات بشدة.

من هنا ، فيمكن القول بضرورة تشجيع بلدان المصدر والبلدان المضيفة على توسيع برامج الحماية الاجتماعية المؤقتة لمساعدة المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل والعائدين وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الأسر المتلقية للتحويلات التي تقع في براثن الفقر ، ويمكن لبلدان المصدر أيضًا تصميم سياسات الصحة والعمل والمهارات لمساعدة المهاجرين على العودة إلى وظائفهم ، أو الحصول على عمل في بلدانهم الأصلية ، ويمكن للحكومات اتخاذ تدابير لتسهيل تدفقات التحويلات المالية في أوقات الأزمات⁽³⁶⁾؛ حيث يمكن أن تساعد برامج الحماية الاجتماعية الأقوى في التخفيف من تدهور أوضاع الفقراء والضعفاء التي تقامت نتيجة نقى الجائحة خاصة الذين يعملون في الأعمال غير الرسمية وذات المهارات المتدنية ، وكبار السن ، والنساء ، والذين استبعدوا من العديد من الوظائف ، مما ترك العديد من العمال عاطلين عن العمل، الأمر الذى يؤدي - بلاشك - إلى ارتفاع معدلات الفقر وزيادة التفاوت في الدخل، حيث يجب أن تنظر الحكومات في رفع مستوى برامج الحماية الاجتماعية - من حيث توسيع التغطية وزيادة كفاءة تقديم الخدمات - للفقراء والضعفاء .

8- الحد من تأثير البطالة على العمال وأسره من خلال توفير دعم الدخل المؤقت (مثل أنظمة التأمين ضد البطالة ومدفوعات الفأض وبرامج المساعدة الاجتماعية) واستخدام سياسات سوق العمل النشطة (مثل تبادل العمل أو المساعدة على التنقل ، والتعليم والتدريب ، ودعم الأعمال التجارية أو التوظيف المدعوم)

9- مع استمرار الوباء في الضغط على النفقات الحكومية - على المدى المتوسط -، سيكون من الضروري للحكومات توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي للقدرة على تحمل الديون من خلال معالجة مسألة تعبئة الموارد المحلية والتعاون الضريبي الدولي.⁽³⁷⁾

سابعًا : استنتاجات

ترتيبًا على ماسبق ، يمكن لإعطاء أولوية التلقيح في البلدان النامية المساهمة فى تسريع الانتعاش الاقتصادي ، ومع ذلك ، بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير الساحلية ، يمثل مرفق COVAX شريان الحياة في الوصول إلى اللقاح الذي لم يتحقق بعد، إذ ينبغي إعطاء الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية ، باعتبارها

بلداناً في أوضاع خاصة ، في توزيع اللقاحات ، كما ينبغي دعم قدرتها على توزيع اللقاحات، فمن المؤكد أن آثار جائحة كورونا الصحية وما تسببه من ركود عالمي ، ستكون كارثية على تلك البلدان النامية ومن المرجح أن ستسبب عجز أو توقف في سعي تلك الدول نحو أهداف التنمية المستدامة والتطلعات المدرجة في برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية من أجل البلدان النامية غير الساحلية خلال العقد 2014-2024، لذلك من المهم أن يدعم شركاء التنمية وبلدان العبور وشركاء الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبنوك التنمية متعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي والقطاع الخاص البلدان النامية غير الساحلية لمواجهة تأثير فيروس كورونا ومساعدة تلك البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل في جهود التعافي.

قائمة المصادر

- 1- IMPACT OF COVID-19 AND RESPONSES IN LANDLOCKED DEVELOPING COUNTRIES,(WASHINGTON : UNOCHA,2021).
- 2- Landlocked Developing Countries
<https://www.un.org/ohrlls/content/landlocked-developing-countries>
- 3- IMPACT OF COVID-19 AND RESPONSES IN LANDLOCKED DEVELOPING COUNTRIES,OP.CIT.
- 4- IDEM
- 5- Economic Report on Africa 2020
<https://uneca.org/era2020>
- 6- IDMC Annual Report 2020
<https://reliefweb.int/report/world/idmc-annual-report-2020>
- 7- IMPACT OF COVID-19 AND RESPONSES IN LANDLOCKED DEVELOPING COUNTRIES,OP.CIT.
- 8- Ahuja, Amrita, Susan Athey, Arthur Baker, Scott Kominers, Juan Camilo Castillo, Rachel Glennerster, Michael Kremer, Jean Lee, Christopher Snyder, Alex Tabarrok, and Brandon Joel Tan. "The Economics of Investing in COVID19 Vaccines: Implications for Asia", 2020.
- 9- impact of the Coronavirus Covid-19 on the African Economy
<https://au.int/fr/node/38326>
- 10- Coronavirus Disease 2019 (COVID-19): Impact in Africa,(WASHINGTON : CONGRESSIAL RESAERCH SERVICE,2022)
- 11- Extreme Poverty Rises in West Africa Due to Covid-19 Pandemic
<https://reliefweb.int/report/world/extreme-poverty-rises-west-africa-due-covid-19-pandemic>
- 12- IDEM
- 13- worldometers
https://www.worldometers.info/coronavirus/?utm_campaign=homeAdvegas1?%20
- 14- Asian Development Bank (ADB). " Asian Development Outlook 2020: What Drives Innovation in Asia? " , 2020.

- 15- Asian Development Bank (ADB). "Asian Development Outlook 2020 Update: Wellness in Worrying Times",2020
- 16- Asian Development Bank (ADB). "Asia Small and Medium-Sized Enterprise Monitor 2020 – Volume II: COVID-19 Impact on Micro, Small and Medium-Sized Enterprises in Developing Asia", 2020.
- 17- Asian Development Bank (ADB). " 2020 Asian Development Bank Annual Report. ", 2021.
- 18- Barro, Robert J., Jose F. Ursua, and Joanna Weng, "The Coronavirus and the Great Influenza Pandemic: Lessons from the “Spanish flu” for the Coronavirus’s Potential Effects on Mortality and Economic Activity", 2020.
- 19- Bulan, Joseph, Rana Hasan, Arturo Martinez, and Iva Sebastian. “COVID-19 and Poverty: Some Scenarios.” Unpublished note prepared for the Economic Research and Regional Cooperation Department" 2020.
- 20- Bulow, Jeremy, Carmen Reinhart, Kenneth Rogoff, and Christoph Trebesch, "The Debt Pandemic. Finance & Development", Fall 2020 Issue. Washington, DC: International Monetary Fund,2020
- 21- Chen, Liming, David A. Raitzer, Rana Hasan, Rouselle F. Lavado, and Orlee Velarde, “What works to control COVID-19?” Asian Development Blog. 2020.
- 22- Doan, Nguyen, Canh Phuc Nguyen, Ilan Noy, and Yasuyuki Sawada," The Economic Impacts of a Pandemic: What Happened after SARS in 2003? CESifo Working Paper Series 8687. Munich Society for the Promotion of Economic Research – CESifo GmbH. Munich, 2020.
- 23- Felipe, Jesus, and Scott Fullwiler. , "ADB COVID-19 Policy Database: A Guide. Asian Development Review 37", 2020.
- 24- Ferrarini, Benno, Juan Jose Pradelli, Paul Mariano, and Suzette Dagli, "Asia Sovereign Debt Monitor. Manila: Asian Development Bank (forthcoming)", 2021.
- 25- Focus Economics, "Consensus Forecast: Major Economies" Barcelona, 2020.
- 26- Helble, Matthias, and Anna Fink, " Reviving Tourism amid the COVID-19 Pandemic", ADB Brief No. 150. Manila: Asian Development Bank, 2020.
- 27- Huang, Yiping, Longmei Zhang, Zhenhua Li, Han Qiu, Tao Sun, and Xue Wang, "Fintech Credit Risk Assessment for SMEs: Evidence from China". IMF Working Paper WP/20/193. International Monetary Fund. Washington, DC, 2020.
- 28- IMPACT OF COVID-19 AND RESPONSES IN LANDLOCKED DEVELOPING COUNTRIES,OP.CIT.
- 29- Institute for International Finance (IIF) , " Global Debt Monitor" www.iif.com
- 30- Kremer, Michael, "Asian Impact: ADB Distinguished Speaker Program—Michael Kremer". 2020
- 31- Lanzafame, Matteo, and Irfan A. Qureshi, " Protecting the remittance lifeline from COVID-19’s economic fallout. Asian Development Blog" , 2020.
- 32- Lee, Jong-Wha, "Comments on Macroeconomic Impact of COVID-19 in Developing Asia. Presented at the 2020 Asian Development Bank Institute Annual Conference", 2020.
- 33- Mehta, Anouj, and Naeeda Crishna Morgado, "Build green to help fend off the next pandemic", Asian Development Blog,2020.

- 34- Park, Cyn-Young, and Ancilla Marie Inocencio,"COVID-19, Technology, and Polarizing Jobs", ADB Brief No. 147. Manila: Asian Development Bank,2020.
- 35- Vandenberg, Paul," How SMEs Can Bounce Back from the COVID-19 Crisis", Development Asia Policy Brief. Asian Development Bank. Manila,2020.
- 36- Wong, Grace," Has SARS Infected the Property Market? Evidence from Hong Kong". Journal of Urban Economics 63(1) [https://doi.org/ 10.1016/j.jue.2006.12.007](https://doi.org/10.1016/j.jue.2006.12.007)
- 37- World Travel and Tourism Council (WTTTC),"Asia-Pacific 2020 Annual Research: Key Highlights".
<https://wttc.org/Research/Economic>